العلاقات التركية- الفرنسية ١٩٢٣-١٩٣٩م

أ.م.د.احمد محمود علو السامرائي أ.م.د. محمد حمزة حسين
جامعة سامراء - كلية التربية جامعة الحمدانية- كلية التربية
أ.م.د. لبنى رياض عبدالمجيد
جامعة الحمدانية- كلية التربية

المستخلص

في عام ١٩٢١م، وضعت منظمة عصبة الأُمم لواء الإسكندرونة تحت الانتداب الفرنسي، وبدأت الدولة المنتدبة بصياغة وضع سياسي خاص في اللواء تحول فيما بعد إلى جمهورية مستقلة.

شهدت العلاقات التركية– الفرنسية أثناء المدة من قيام الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣م حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، تطورات وأحداث واتفاقيات عديدة أفرزتها الأوضاع الدولية المتوترة ما بين الحربين العالميتين، وكانت قضية لواء الإسكندرونة أهم مفصل أساسي في طبيعة العلاقات بين البلدين، لاسيما أثناء المساعي المستمرة للأتراك بإعادة اللواء المسلوخ عنها إلى الحدود التركية من جديد، ولهذا يلاحظ مدى كبر حجم النشاط الدبلوماسي للبلدين عن طريق كثرة اللقاءات والزيارات المستمرة للطرفين.

وافقت فرنسا، بعدها الدولة المنتدبة على سوريا، على ضم الأتراك للواء الإسكندرونة بهدف ضمان حياد تركيا في منطقة شرقي البحر المتوسط، لاسيما عندما بدأت تظهر ملامح الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥م للأُفق.

الكلمات المفتاحية: تركيا، فرنسا، لواء الإسكندرونة، معاهدة موندروس، معاهدة سيفر.

Turkish-French Relations 1923-1939 A.D

Asst Prof Dr. Ahmed M. Alaw
University Of Samarra
College of Education

Asst Prof Dr. Mohammed . H
University Al-Hamdaniya
College of Education

Asst Prof Dr. Lubna Riyadh Abdul Majeed
University Al-Hamdaniya- College of Education
dr.lubna.riyadh@uohamdaniya.edu.iq

Abstract

In 1921, the League of Nations placed Alexandretta under the French mandate. The Mandatory began to formulate a special political situation in the district, which later became an independent republic.

During the period from the establishment of the modern Turkish Republic in 1923 until the outbreak of World War II in 1939, French-Turkish relations witnessed several developments, events and agreements that resulted from the tense international situations between the two world wars. The issue of the Alexandretta Brigade was the most important and fundamental detail in the nature of relations between the two countries, especially through the Turks' continuous efforts to return the brigade that was stripped from it to the Turkish border again. This is why it is noted how large the volume of diplomatic activity of the two countries is through the frequent meetings and constant visits of the two parties.

France, as the mandatory power in Syria, agreed to include the Alexandretta Brigade with the aim of ensuring Turkey's neutrality in the eastern Mediterranean, especially when the signs of World War II began to appear on the horizon.

Keywords: Turkey, France, Alexandretta, Treaty of Mondros, Treaty of Sevres

المقدمة:

جراء أحداث الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤–١٩١٨م، وخضوع أجزاء واسعة من أملاك الدولة العثمانية لسيطرة دول الحلفاء المنتصرة في تلك الحرب، انبعثت حركة وطنية تحررية رافضة كل أشكال السيطرة الاستعمارية على الأراضي التركية، وبذلك نجحت حرب

الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٢م في إعادة الحكم الوطني للبلاد وميلاد الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣م.

في ظل اندلاع معارك حرب الاستقلال التركية وقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١م اتفاقاً في أنقرة مع الوطنيين الأتراك، وكانت هذه المعاهدة بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا، وقد لوحت تركيا لفرنسا بالكثير من الحقوق والامتيازات الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة، وعلى أثر ذلك قدم الفرنسيون لتركيا كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، ساعدت الوطنين الأتراك على مواصلة النضال ضد اليونانيين.

تطورت العلاقات التركية- الفرنسية ما بين الحربين العالميتين، وكانت قضية ضم الأتراك للواء الإسكندرونة محور الاجتماعات الدبلوماسية بين الطرفين، إلا إنه مع تأزم العلاقات الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، تنازلت فرنسا عن لواء الإسكندرونة خلافاً لتعهداتها المذكورة في المادة الرابعة من صك الانتداب، وخلافاً لمبادئ العدالة وتقرير المصير، وذلك خدمةً لمصالحها السياسية الدولية.

قُسم البحث الموسوم: **(العلاقات التركية- الفرنسية ١٩٢٣-١٩٣٩م)** على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، درس المبحث الأول: **(قضية الإسكندرونة في العلاقات التركية- الفرنسية ١٩٢٣-١٩٣٩م)**، أما المبحث الثاني فقد بحث موضوع: **(البيان التركي- الفرنسي المشترك والتحالف البريطاني- التركي- الفرنسي)**.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أثناء تتبع أحداث وتفاصيل العلاقات التركية- الفرنسية بين الحربين العالميتين في ضوء المطبوعات الحكومية والتقارير والوثائق التركية المتمثلة بـ **(رئاسة الأركان العامة للجمهورية التركية ووثائق أرشيف رئاسة الوزراء)** والتي تقع في مجلدات عديدة، فضلاً عن وثائق أرشيف جمعية التاريخ التركي، ووثائق **(المديرية العامة للتخطيط التابعة لوزارة الخارجية التركية)**، فضلاً عن وثائق الأرشيفين **(الفرنسي والأمريكي)**، فضلاً عن يوميات ومراسلات ومذكرات الدبلوماسيون الأجانب الذين عملوا في تركيا أثناء مدة الدراسة.

اشكالية الدراسة:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على الواقع السياسي لعلاقات تركيا مع الدول الأُوربية الكبرى ما بين الحربين العالميتين، وكيف نكث الغرب الأُوربي عهودهم للعرب في منحهم الاستقلال، مقابل الحفاظ على مصالحهم واهدافهم الاستعمارية من أثناء التوافقات السياسية والدبلوماسية السرية والعلنية.

في ضوء التعامل مع الوثائق والتقارير الأجنبية فأن الدراسة لاقت صعوبة كبيرة في فهم المصالح المتجسدة للأتراك والفرنسيين، مع الحذر الشديد في التعامل مع المضمون في ظل الترجمة التاريخية، وكيفية التصرف مع معظم الأحداث ضمن التسلسل التاريخي.

تمهيد:

أثناء اندلاع أحداث الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤-١٩١٨م تم اقتسام أراضي منطقة الشرق الأوسط بموجب اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦م التي تم التوقيع عليها بين بريطانيا وفرنسا، وأصبحت كل من لبنان وسوريا وجنوب الأناضول تحت سيطرة النفوذ الفرنسي، في نهاية الحرب وعند توقيع معاهدة موندروس "**Mondros**" في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م، أصبح الجيش الفرنسي على بعد ٣٠-٤٠ كم من لواء الإسكندرونة **(هاتاي) Hatay**، التي كانت تحت سيطرة القوات العثمانية أثناء توقيع المعاهدة[١].

ومن الجدير بالذكر أنه في اليوم التالي على توقيع معاهدة موندروس، رفضت القوات العسكرية العثمانية قرار الاستسلام، لذلك، أضرمت قوات الحلفاء النار في ميناء الإسكندرونة، في ضوء هذا التطور طلب الصدر الأعظم أحمد عزت باشا من مصطفى كمال باشا عدم الرد على هذه الاطلاقات وأن يسمح للقوات الفرنسية في الدخول بسلام أفضل من دخولهم بالقوة، إذ كان البريطانيون أيضاً يقدمون الدعم اللوجستي لقوات الحلفاء في الإسكندرونة عن طريق قواتهم الموجودة في حلب[٢].

كانت دول الحلفاء تدعي أنها لا تريد سوى احتلال مدينة قيليقية، إلا أن قائد جيش أدنة مصطفى كمال باشا عارض مطالب دول الحلفاء من احتلال الإسكندرونة وضواحيها،

وتم ابلاغ أحمد عزت باشا بأنه خالف الأوامر وهددهم بالسلاح، لذلك قرر تغييره وقرر أن يأتي قائد آخر مكانه وعليه، تم حل الجيش المرابط في أدنة في السابع من تشرين الثاني ١٩١٨م، وتلقى مصطفى كمال باشا أمر باستقدام من قبل وزارة الدفاع في إسطنبول على خلفية ذلك(٣).

كانت حرب الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٢م التي بدأت بقيادة مصطفى كمال باشا في الأناضول، تزداد قوة وتتخذ قرارات بشأن مصير البلاد، تم تحديد مبادئ الحركة الوطنية التركية من أثناء المؤتمرات التي عقدت في مدينتي أرضروم وسيفاس، وتمت الموافقة على الميثاق القومي الذي حدد أهدافه الداخلية والخارجية الوطنيون الأتراك والتي تم ضم منطقتي انطاكيا والإسكندرونة، التي كانت تحت سيطرة القوات العثمانية أثناء توقيع معاهدة موندروس إلى الميثاق القومي على وفق المادة الأُولى من قبل آخر مجلس برلماني عثماني في بداية عام ١٩٢٠م(٤).

أثناء استمرار النضال الوطني، لم يتم الحصول على نتيجة في مؤتمر لندن (**٢٧ شباط – ١٢ آذار ١٩٢١م**)، الذي انعقد لتعديل بنود معاهدة سيفر " **Treaty of Severes**"، وقع السيد بكر سامي "**Bekir Sami**"، ممثل حكومة أنقرة في المؤتمر، الاتفاقية التركية– الفرنسية مع رئيس الوزراء الفرنسي أريستيد براند "**Aristide Briand**" في ١١ آذار ١٩٢١م، "**ذات الطابع السياسي والعسكري والاقتصادي وتحديد الحدود التركية السورية**"، والتي على أساسها أصبحت كل من الإسكندرونة وأنطاكيا خارج الحدود التركية(٥).

ازدادت المحادثات بين فرنسا وحكومة أنقرة، مع زيادة عمليات حرب الاستقلال التركية تقدماً في مناطق الأناضول، من أجل التوصل إلى حل في النهاية، أرسلت فرنسا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، السيد هنري فرانكلين بويون **Henri Franklin "Bouillon**"، إلى أنقرة في ٩ حزيران ١٩٢١م، اتخذ الوطنيون الميثاق الوطني نقطة انطلاق في محادثاتهم في هذا الاجتماع، بينما اتخذت فرنسا الاتفاقية التي تم توقيعها بين بكر سامي وأريستيد براند في لندن كأساس لمحادثاتهم، وبالتالي لم تسفر تلك المناقشات عن أي نتيجة(٦).

بعد الانتصار الذي تم تحقيقه في سكاريا "**Sakarya**" أعادت فرنسا ارسال هنري فرانكلين بويون إلى أنقرة في تشرين الأول ١٩٢١م، تم التوصل إلى حل مؤقت عن طريق

توقيع بنود اتفاقية أنقرة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١م لإنهاء الحرب مع الفرنسيين، إلا إن الإسكندرونة وضواحيها بقيت داخل الحدود السورية بالرغم من ضمها ضمن الميثاق القومي، وكان من أهم البنود التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي المادة السابعة التي جعلت مدينة الإسكندرونة ضمن نظام إداري خاص(٧).

إن بقاء مدينة الإسكندرونة داخل الحدود السورية كانت تزعج المواطنين أنفسهم في تلك المنطقة، وعبر السكان من أهل انطاكيا والإسكندرونة عن حزنهم لمصطفى كمال باشا أثناء زيارته للمنطقة في ١٥ آذار ١٩٢٣م، إذ كانوا ينادون ويقولون "**أنقذنا نحن أيضاً يا باشا**"، مُعبرين بذلك عن حزنهم طالبين انضمامهم مرة أُخرى إلى بلدهم، وعليه قال مصطفى كمال باشا إن: "**البلد الذي عمره ٤٠ قرن لا يمكنه البقاء أسيراً بيد الأعداء**"(٨).

تم تثبيت الحدود السورية- التركية في المادة الثالثة من معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، على وفق المادة الثامنة التي تم التوقيع عليها سابقاً بين فرنسا وتركيا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١م، و تم قبول الخطاب الذي قدمه المبعوث الفرنسي الجنرال بيلي "**Pelle**" إلى عصمت باشا بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٢٣م حول اتفاقية أنقرة التي تعتبر سارية المفعول وضمها إلى معاهدة لوزان والتي تؤكد بقاء مدينة الإسكندرونة داخل الحدود السورية، وهكذا أصبح موضوع بقاء مدينتي الإسكندرونة وانطاكيا خارج الحدود التركية نهائياً مع الاتفاقية التي وقع عليها بكر سامي في لندن مع رئيس الوزراء الفرنسي في آذار ١٩٢١م، وكذلك اتفاقية أنقرة وأخيراً معاهدة لوزان "**Treaty of Lausanne**" في ٢٤ تموز ١٩٢٣م(٩)، أصبح على الأتراك الخوض في مفاوضات ومعارك كبيرة وطويلة من أجل ارجاع مدينتي الإسكندرونة وانطاكيا إلى داخل الحدود التركية.

المبحث الأول: قضية الإسكندرونة في العلاقات التركية- الفرنسية ١٩٢٣-١٩٣٩م

غيرت فرنسا مندوبها السامي الجنرال هنري غورو "**Henri Gouraud**" في سوريا بعد تطورات الأحداث وتنامي الحركة الوطنية التي ظهرت في سوريا ولبنان، و إن الإجراءات التي اتبعها الجنرال ماكسيم فيغان "**Maxime Weygand**" خليفة الجنرال غورو في

المفوضية **(أيار ١٩٢٣– كانون الأول ١٩٢٤م)** لم تكن كافية ولم تهدأ الأحداث، عين الائتلاف اليساري المعتدل الحاكم في فرنسا الجنرال موريس ساراي "**Maurice Sarrail**" **(تشرين الثاني ١٩٢٤– كانون الأول ١٩٢٥م)** في منصب المندوب السامي(١٠).

لم تسفر التغييرات الادارية والسياسية الفرنسية في سوريا عن أي شيء يذكر، مما تطلب قيام فرنسا بتعيين المندوب السامي المدني هنري دو جوفنيل " **Henri de Jouvenel**" بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٥م حتى ٢٣ حزيران ١٩٢٦م، وأدت السياسات الجديدة التي اتبعها المندوب السامي الجديد هنري دو جوفنيل الأمل في حصول سكان الإسكندرونة على الحكم الذاتي وانهاء تلك القضية، علاوةً على ذلك، تم تقديم طلب من أجل أن تنفصل الإسكندرونة عن سوريا وأن تكون منضمة مباشرةً إلى المندوب السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل في بيروت، في كانون الثاني ١٩٢٦م، وبعد ذلك وافقت فرنسا على هذا الطلب، وسمحت لهم بتأسيس مجلس منفصل، وبعد هذه التطورات، أعلن هذا المجلس حصول الإسكندرونة على الاستقلال تحت اسم "**حكومة الإسكندرونة المستقلة**" على أن تكون تابعة للمندوب السامي، إلا إنها لم تنعم بهذا الحكم بسبب اعتراض سوريا على ذلك، لذلك تم عدها منطقة حاصلة على حكمها الذاتي وتابعة للدولة السورية في ١٢ حزيران ١٩٢٦م(١١).

وعلى وفق المادة الثامنة من اتفاق أنقرة، تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلي الطرفين لرسم الخط الحدودي بين تركيا وسوريا في غضون شهر، ولكن بالرغم من تشكيل اللجنة في أيلول ١٩٢٥م، إلا إن الخط الحدودي لم يتم تثبيته بسبب المشاكل بين تركيا وفرنسا، أرسلت فرنسا مندوبها السامي في سوريا هنري دو جوفنيل في شباط ١٩٢٦م إلى أنقرة من أجل حل المشكلة بشكل نهائي، والجدير بالذكر أنه حينما وقع وزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس اتفاقية "**الصداقة وحسن الجوار**" مع الممثل الفرنسي، في ١٨ شباط ١٩١٨م، لم تكن الحكومة الفرنسية موافقة في البداية على توقيع تلك الاتفاقية، بسبب مشاكل تركيا مع بريطانيا حول الموصل(١٢).

بعد حل مشكلة الموصل تم توقيع الاتفاقية بين الممثل الفرنسي ووزير الخارجية التركي في ٢٠ أيار ١٩٢٦م، وبهذه الاتفاقية، تم تثبيت الحدود التركية– السورية إلى جانب

الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٢١م، وتم توضيح بعض الأحكام التي جاءت في اتفاقية أنقرة واضافة أحكام جديدة(١٣).

أولاً: تطورات قضية الإسكندرونة

منعت تركيا قنصلها من زيارة الإسكندرونة، إذ إنها تخضع للحكم الانتدابي للمفوض السامي في بيروت، إلا إن ذلك لم يمنعها من مراقبة الأوضاع عن كثب عن طريق سوريا، وإن تركيا لم تعارض فرنسا في انتدابها لأنهم لا يريدون خلافات معها(١٤)، وفي هذ السياق زار السفير التركي في باريس وزارة الخارجية الفرنسية في ١١ آب ١٩٣٣م أعرب فيها جورج بونيه "**Georges Bonnet**" وزير الخارجية الفرنسي نية بلاده في رفع الانتداب الفرنسي عن سوريا وفعلت بريطانيا مع العراق، وأن يكون هنالك اتفاق تحالفي بين سوريا وفرنسا، وأوضح الوزير الفرنسي، إلا أن هنالك خطوات عديدة يجب اتباعها من أجل تحقيق هذا الأمر، وأن هنالك "**عدم توافق في الآراء بين السياسيين السوريين حول هذا الموضوع، لهذا السبب لا يمكن المضي قُدماً بهذا الجانب**"، وأضاف قائلاً: "**إن عدم التوصل الى اتفاق مع كبار المسؤولين السوريين الذين زاروا فرنسا قبل مدة وجيزة، منعت فرنسا من اتخاذ أي إجراءات بخصوص هذا الموضوع**"(١٥).

واجهت فرنسا صعوبات في فرض انتدابها على سوريا ولبنان ابتداءً من عام ١٩٢٥م، لذلك قررت رفع الانتداب عن سوريا لاسيما بعد انتشار الأفكار النازية والفاشية في أُوربا في ثلاثينيات القرن العشرين، واعلان سوريا تأسيس جبهة الاستقلال وزيادة المقاومة وتطور الحركة الوطنية، وعلى وفق هذه التطورات، وقعت فرنسا اتفاقية الصداقة والتحالف مع سوريا في ٩ أيلول ١٩٣٦م(١٦).

على وفق الالتزامات الفرنسية من أجل نقل جميع الأحكام إلى الحكومة السورية، أعطت تركيا مذكرة إلى فرنسا في ٩ تشرين الأول ١٩٣٦م من أجل أن تمنح فرنسا استقلال الإسكندرونة ومنحته لسوريا، وأن يكون للإسكندرونة الاتفاقية نفسها التي تم توقيعها مع سوريا(١٧).

قرر مصطفى كمال أتاتورك الذي كان يعد مسألة أنطاكيا والإسكندرونة خارج الحدود التركية مسألة مؤقتة، إلى أن الوقت قد حان من أجل أن تحصل هذه المدينة على استقلالها، بالرغم من استمرار المحادثات بين سوريا وفرنسا حول هذا الموضوع، إلا إنه كان ينتظر أن تُحل مشكلة المضائق، ولكن بعد أن وصل موضوع استقلال سوريا إلى مراحل متقدمة، استمرت المحادثات التركية مع فرنسا، وبشأن هذا الموضوع، وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٣٦م، افتتح مصطفى كمال أتاتورك المجلس الوطني التركي الكبير في دورته الخامسة الجلسة الثانية حديثه بخصوص السياسة التي يتبعها حول هذا الموضوع قائلاً: "**إن ما يشغل بالنا أثناء هذه المدة، هو المستقبل الذي سيكون عليه منطقتا أنطاكيا والإسكندرونة التي هي ملك للأتراك، يجب أن نتعمق في هذه المسالة بجدية وحزم، لقد كانت هذه هي المشكلة الوحيدة التي تؤرقنا في علاقتنا الطيبة مع فرنسا، وإن الذين يعرفون هذه المشكلة بتفاصيلها سوف يفهمون ما أقوله ويجدون الأمر طبيعي**[١٨]".

بعد خطاب مصطفى كمال أتاتورك في المجلس الوطني التركي الكبير، اجتمع مع رئيس الإسكندرونة طيفور سوكمان "**Tayfur Sökmen**"، وأبلغه إلى أن الأمر أصبح بيده الآن وإن الإسم الرسمي لمدينتي أنطاكيا والإسكندرونة أصبح "**هاتاي**"، وتم تغيير اسم المنظمة التي كانت تعمل هناك إلى "**منظمة سيادة هاتاي**" وتمنى لهم التوفيق في أعمالهم[١٩].

ردت فرنسا على المذكرة التي بعثتها تركيا سابقاً في مطلع أيلول عن طريق سفيرها في باريس، قالت فيه: "**إن انفصال الإسكندرونة، الذي هو جزء من سوريا، عن سوريا معناه انشاء دولة ثالثة بينهم، وإن هذا يعني تفكك سوريا ومخالفة اتفاقية الانتداب، و أبلغتهم في المذكرة أن فرنسا تعد الإسكندرونة جزءاً من سوريا منذ اتفاقية ١٩٢١م، ولا تستطيع أن تراه غير ذلك، وذكروا إنهم سوف يناقشون الوضع مع تركيا حول هذا الموضوع**"[٢٠].

أعلنت تركيا أنه إذا أنهت فرنسا انتدابها على سوريا فإن الإسكندرونة: "**تعود الى الشعب التركي**"، وذلك لأنه لم يكن تحت الانتداب الفرنسي على وفق اتفاقية ١٩٢١ واتفاقية ١٩٢٣م وعليه فإن انتهاء سلطة فرنسا في سوريا لا يعني أن ترجع الإسكندرونة للسوريين، فضلاً عن انفصال الإسكندرونة وانطاكيا عن سوريا لا يعني تفكك سوريا، وذلك لأن تركيا لم

تمنح الحق لسوريا منذ البداية في أن تأخذ هاتين المنطقتين[٢١]، إلا أنه بالرغم من المذكرات المتناقلة بين البلدين، لم يتم حسم الموضوع بشكل نهائي.

عينت عصبة الأُمم وزير خارجية السويد المسيو ساندلر "**Sandler**" ليكون وسيطاً من أجل حل النزاع التركي الفرنسي، وأرسلوا لجنة مكونة من ثلاث أشخاص **(كارون من هولندا، هانزهولشتاد من النرويج، شارل ماتنفيل من سويسرا)** إلى الإسكندرونة بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٣٦م من أجل اعداد تقرير عن الإسكندرونة ووضع اللواء بمجمله، وأوصت اللجنة إلى ضرورة توصل تركيا وفرنسا في محادثاتها ومفاوضاتها إلى حل يحسم الموضوع، واستمرت اللجنة في عملها، حتى نهاية كانون الثاني ١٩٣٧م، في منطقة الإسكندرونة مع استمرار المفاوضات بين تركيا وفرنسا[٢٢]، وبفضل الجهود التي بذلها رئيس الوزراء البريطاني ستانلي بلدوين "**Stanley Baldwin**" **(حزيران ١٩٣٥- أيار ١٩٣٧م)** عندما أشار إلى وزير الخارجية التركي من امكانية إبرام اتفاقية التعاون المتبادل مع فرنسا في مياه البحر الأبيض المتوسط، ونوقشت المسألة في مجلس العصبة في كانون الثاني ١٩٣٧م، إذ غيرت فرنسا من وجهة نظرها وبدأت بالتقارب مع تركيا[٢٣].

أعد المسيو ساندلر تقريراً بخصوص التسوية المذكورة وقدمها إلى عصبة الأُمم التي وافقت على هذا الاقتراح في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧م، على وفق تقرير المسيو ساندلر: "**تكون مدينة الإسكندرونة لها دستورها الخاص والمستقل في الشؤون الداخلية ومعتمدة على سوريا في شؤونها الخارجية**"، وفي وقت لاحق، أعدت هيئة مكونة من خمسة خبراء تقريراً يضم وضع الإسكندرونة وكتبوا دستوره وحددوا حدوده، تمت الموافقة على التقرير في ٢٩ آذار ١٩٣٧م، وأصبح وضعها القانوني يسمى **الوجود المستقل** "**Entite distincte**"، وفي اليوم نفسه وقع وزيرا خارجية تركيا وفرنسا اتفاقيات في جنيف تضمن سلامة أراضي هاتاي والحدود التركية- السورية، ولكن بالرغم من تحديد الحدود الإدارية وفق ما تم في التقرير، إلا أن مدينتي بايار بوجوك "**Bayır Bucak**" وضواحي هازنة "**Hazne**"، والتي تمثل غالبية الأتراك، ظلت خارج حدود هاتاي[٢٤].

ثانياً: تأسيس دولة هاتاي وانضمامها إلى تركيا

على وفق المادة ٥٥ من الدستور الذي تم سنه من أجل الإسكندرونة، يدخل هذا الدستور حيز التنفيذ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧م، وكان لابد من اجراء انتخابات من أجل المجلس الوطني في هاتاي حتى ١٥ تموز ١٩٣٨م، أعدت اللجنة المسؤولة عن الاشراف وتنفيذ الانتخابات والتي عينتها عصبة الأُمم، مجموعة من اللوائح التي تخص الشعب التركي من دون الرجوع إليهم وأخذ مشورتهم، قامت تركيا بتحذير فرنسا من هذا الفعل وأوصلت اعتراضها كذلك إلى عصبة الأُمم، أدى هذا الأمر إلى تأخر تنفيذ الوضع الجديد في هاتاي وكان هذا الأمر أيضاً سبباً في تدهور العلاقات التركية– الفرنسية مرة أُخرى[٢٥].

وعلى وفق الاعتراضات التي قدمتها تركيا إلى عصبة الأُمم، قامت الأخيرة بتصحيح أحكامها عن طريق هيئتها التي عينتها في هاتاي، وأقرت اللجنة أن تَجري الانتخابات في يوم ١٥ تموز ١٩٣٨م، وبعد ذلك تم البدء بتحضير أسماء الناخبين في هاتاي في أيار ١٩٣٨م، إلا أن موقف المسؤولين الفرنسيين أثار ضجة بين الشعب وزاد من أعمال العنف في هاتاي، على وفق هذه التطورات، جهزت تركيا قوة قوامها (٣٠,٠٠٠) جندي على حدود هاتاي[٢٦].

في الوقت الذي كانت فيه هاتاي تشهد هذه التطورات، كانت أُوربا تعيش أحداث مهمة عام ١٩٣٨م، إذ تم ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار ١٩٣٨م، وبسبب الأحداث التي تشهدها تشيكوسلوفاكيا، امتلأت حدودها بالجنود في شهر نيسان ١٩٣٨م، فضلاً عن تغيير موازين القوى في أُوربا، أعادت فرنسا النظر في علاقتها مع تركيا إذ خففت فرنسا من موقفها من هاتاي، في ٥ أيلول ١٩٣٨م تم تكليف الوالي العثماني السابق للواء الإسكندرونة عبدالرحمن ملك "**Abdurrahman Melek**" بتشكيل أول حكومة لادارة هاتاي "**جمهورية هاتاي المستقلة**"[٢٧].

قيام دولة هاتاي لا يعني أن المشكلة قد تم حلها من وجهة نظر تركيا، إذ كان كل هم تركيا هو ضم أراضي هاتاي التي كانت واقعة تحت الانتداب الفرنسي، استمر توتر العلاقات بين فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا في تلك المدة، إن السبب في قيام فرنسا بتسهيل الأُمور بشأن هاتاي مع تركيا هو بسبب المخاوف الفرنسية من الناحية الأمنية، لذلك كانت تريد عقد اتفاقيات تعاون مشتركة مع تركيا، أراد وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيه تعبير امتنانه للسفير التركي في باريس سعاد دافاز "**Suat Davaz**" في شهر آب ١٩٣٨م من أجل حل

قضية هاتاي، التي من شأنها المساهمة في ترسيخ العلاقات التركية- الفرنسية [٢٨]، لذلك قدم اقتراحاً خطياً إلى السفير التركي في باريس بشأن هذا الموضوع في شهر أيلول من العام نفسه، رد السفير التركي باريس سعاد دافاز أنه لا ينظر إلى الاقتراح بشكل سلبي، بشرط أن تنضم بريطانيا أيضاً إلى المفاوضات وأن تحل قضية هاتاي بشكل نهائي[٢٩].

قدم السفير التركي باريس سعاد دافاز طلباته قائلاً: "**إن تركيا تريد استعادة السنجق إلى أراضيها وأن يتم إلغاء الانتداب الفرنسي عن السنجق**"، وطلب أن تحاول فرنسا حل مشكلة تركيا مع سوريا بخصوص هذا الموضوع، طلبت وزارة الخارجية الفرنسية من السفير التركي كتابة مطالبه خطياً، وعليه قام السفير التركي باريس سعاد دافاز بتسليم الطلب خطياً بعد أيام عديدة من هذه المقابلة[٣٠]، لقد كان الفرنسيون يعتقدون أن المقابلة مع السفير باريس سعاد دافاز وحدها كافية من أجل إيضاح النوايا، وعَلم أن تركيا لم ترضَ بالتسوية التي حصلت في هاتاي وأن لتركيا آمال أُخرى.

ساعدت القرارات التي اتخذها مجلس هاتاي في المواضيع القضائية والاقتصادية والمالية والتعليمية والعسكرية وغيرها من المواضيع من تقربهم إلى تركيا في تلك المدة، سلمت الحكومة التركية مذكرة إلى فرنسا عن طريق سفيرهم باريس سعاد دافاز في ٣٠ أيلول ١٩٣٨م، يبينون فيها "**تيتهم في فرض سيطرتهم وأمنهم على هاتاي**"، لكن لم تتعامل فرنسا مع طلب تركيا بشكل إيجابي، غير أنها أبدت استعدادها لمناقشة مطالب أُخرى غير ذلك[٣١].

نظمت بعض الأوساط في فرنسا **(نواب حزب اليمين وكبار البيروقراطيين والقادة ورجال الأعمال)** الذين لا يريدون أن يفقدوا مصالحهم الاقتصادية والثقافية في الشرق رحلة إلى هاتاي وأبلغوا الحكومة أنهم لا يريدون رفع الانتداب، بحجة "**أن (المسيحيين) الذين يعيشون في هاتاي، وبالأخص الأرمن، كانوا تحت التهديد**"[٣٢].

في الواقع، لم تكن فرنسا تفكر في التخلي عن الإسكندرونة حتى نهاية عام ١٩٣٨م، إذ لم تُعطِ فرنسا السفير الفرنسي الجديد في أنقرة رينيه ماسيجلي "**Rene Massigli**" الذي أوراق اعتماده إلى الحكومة التركية مطلع عام ١٩٣٩م، أي حرية في تنفيذ التعليمات التي تم اعطاؤها له من أجل مشكلة الإسكندرونة، ولم يكونوا يريدوا التخلي عن الامتيازات التي

حصلوا عليها من أثناء الانتداب[٣٣]، إلا إن السفير الفرنسي يبدو أنه يسعى للحفاظ على الوضع الحالي على ما هو عليه في ذلك الوقت.

من الجدير بالذكر إن فرنسا أيضاً في ذلك الوقت ارتأت ان تحافظ على صداقتها مع أنقرة وذلك من أجل حفظ الأمن في سوريا، وكذلك بسبب الوضع المتأزم في أُوربا، هذا الأمر يوضح كيف أن قرارات فرنسا كانت غير مستقرة عشية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، إذ لم تكن فرنسا تريد التخلي عن الإسكندرونة من أجل كسب ود تركيا، وهو الأمر الذي لم يتوقعه الأتراك.

ويمكن أن نلاحظ، أنه أثناء تقديم السفير الفرنسي الجديد رينيه ماسيجلي أوراق اعتماده أبلغه عصمت اينونو إلى وجوب اكمال المفاوضات وبسرعة، عندها ذكر السفير الفرنسي رينيه ماسيجلي على ضرورة المحافظة على توازن العلاقات في شرق البحر المتوسط، إلا إن عصمت اينونو شدد عليه قائلا: "**أن الأمر لا يستحق تحمل دولة ثالثة تتدخل في هذا الموضوع لأن هذا الأمر يخص فرنسا وتركيا فقط**"، عليه ذكر السفير الفرنسي رينيه ماسيجلي أنه يسعى تقديم طلبه إلى وزارة الخارجية الفرنسية في اليوم التالي، عبر عصمت اينونو امتنانه لكل شيء وذكره إلى أن الأمر لا يستحق أن نضيع الوقت لأجله[٣٤].

لاحظ السفير الفرنسي في أنقرة رينيه ماسيجلي إلى أي مدى يمكن الوصول في حل مشكلة الإسكندرونة ولاسيما بعد ثلاث جلسات مع سراج اوغلو "**Saraç oğlu**" بين ٢٠-٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩م، لم ترى باريس أي حل في هذا الموضوع، وارتأوا البقاء على الوضع الراهن[٣٥]، إلا أن تركيا كانت ترى القضية من منظور مختلف، أبلغ سراج اوغلو السفير الفرنسي رينيه ماسيجلي في اجتماعه الذي تم في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٩م أن موضوع هاتاي "**لابد حله عأجلاً أم أجلاً**"[٣٦]، وقال أن الهدف من هاتاي هو جعلها "**قلعة ضد العرب... وإنه هذا هو هدفهم الذي لا يتنازلون عنه**"، وأكد سراج اوغلو إلى أن هذه المسألة "**عاطفية وعرقية**" وإنه ليس لديهم مطامع بأراضي أُخرى سوى استرجاع هاتاي، وإن حاكم حلب لا يملك الحق في المطالبة بها، وأضاف سراج اوغلو إلى إنهم: "**يريدون هاتاي بالتراضي مع فرنسا لكي لا تظهر تركيا بمظهر الدولة الشمولية**"[٣٧].

أشار السفير الفرنسي في أنقرة الفرنسي رينيه ماسيجلي بعد لقائه مع وزير الخارجية التركي سراج اوغلو في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٩م، في التقرير الذي أرسله إلى وزير الخارجية جورج بونيه في باريس موضحاً فيه إلى أن "**تركيا ليس لديها النية في التنازل عن هاتاي**"، واقترح عليهم ثلاث اقتراحات بشأن هذه المسألة وهي "**إبقاء الوضع الراهن، والمماطلة، وكسب الوقت**"(٣٨).

تم استدعاء السفير الفرنسي في أنقرة رينيه ماسيجلي إلى باريس في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩م، وأرسلت برقية إلى سفارة فرنسا في بيروت تبلغهم فيها موقف فرنسا من هاتاي، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية عن عدم نية فرنسا في تقسيم الأراضي السورية وإنه لا يوجد أي تغيير لسياسة فرنسا في هاتاي، ذُكر في المذكرة التي أعدها السفير الفرنسي وهو في طريقه إلى فرنسا وقدمها إلى وزارة الخارجية "**أن القرار الذي اتخذته فرنسا عام ١٩٣٨م انقلب ضدها، وإن قرار فصل جمارك المنطقة عن الشام بأمر من فرنسا قد أضعف علاقة الإسكندرونة بالشام يوماً بعد يوم**"، وذكر قائلاً": "**أن هنالك خيارين، وأنه يرجح الخيار الثاني، وهو الوقوف بوجه التوسع التركي على حساب فرنسا، والخيار الآخر هو زيادة مصالح الفرنسيين في السنجق**"(٣٩).

أظهرت التعليمات التي أرسلتها وزارة الخارجية الفرنسية في ١٣ شباط ١٩٣٩م بعض السياسات المخففة والتي تمثلت باستعداد فرنسا بالتنازل عن أجزاء من مدينة هاتاي ماعدا أجزاء مثل جبل موسى(٤٠)، وذكر وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيه في رسالته المؤرخة ١٨ شباط ١٩٣٩م، قائلاً: "**ضرورة إيجاد حجة قوية يسندون إليها سبب تنازلهم عن المنطقة**"(٤١)، وعلى وفق ما ذكره السفير الفرنسي في أنقرة رينيه ماسيجلي فإن وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيه كان يقصد أن تركيا وقفت إلى جانب فرنسا في وقت الصراع، وتعهدت رسمياً بالتنازل عن جميع متعلقاتها مع حلب في حال تم ضم هاتاي والجزيرة، وأشار السفير الفرنسي في أنقرة رينيه ماسيجلي أثناء رسالته لوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٣٩م قائلاً: "**ستبقى مسألة اللواء ماثلة أمام عيون الأتراك، ومادامت بدون حل سيبقى ميزان العلاقات الفرنسية– التركية غير مستقر**"(٤٢).

قام السفير الفرنسي في أنقرة رينيه ماسيجلي بزيارة إلى سوريا في بداية آذار ١٩٣٩م وناقش قضية هاتاي مع غابرييل بييو "**Gabriel Puaux**" المندوب السامي الفرنسي في سوريا، واعتقد المندوب السامي أن تركيا تحاول أن تستولي على حلب بعد أن تستحوذ على الإسكندرونة والجزيرة، وذكر السفير الفرنسي قائلاً: "**أن أُسطورة التوسع التركي في الشرق والتي كانت منتشرة بين الفرنسيين منذ عام ١٩٣٦م لا تتفق مع الخطر الذي تم ذكره سابقاً، وإن هذه الدعاية التي ابتدعها الأرمن بخصوص هذا الموضوع قد شكلت هذا الاعتقاد لدى الفرنسيين**"، لأن الأرمن كانوا ينشرون أخباراً عن قيام الأتراك بغزو المناطق المذكورة أعلاه حتى لا تترك فرنسا المنطقة لتركيا، وإن انتشار القوات التركية على حدود هاتاي كان له نصيب في تأكيد هذه الدعاية(٤٣).

في نهاية شهر آذار ١٩٣٩م صرحت فرنسا إلى أن مشكلة هاتاي قد أضرت بعلاقة البلدين، وإنه من الممكن البدء بإجراء مفاوضات بخصوص هذا الموضوع على شرط الحصول على مقابل، وإن تركيا تستطيع الحصول على جزء من هاتاي أو كلها فقد عند انتهاء الانتداب على سوريا(٤٤).

بعد عودة السفير الفرنسي رينيه ماسيجلي من سوريا إلى أنقرة، أجرى محادثات مع وزير الخارجية التركي سراج اوغلو بشأن علاقة هاتاي بتركيا، وأراد وزير الخارجية التركي سراج اوغلو من خلال تصريح له قائلاً: "**يتم ربط هاتاي بتركيا على الفور وأن تتم العملية على أسرع وجه**"، وأكد قائلاً: "**أن تركيا مستعدة لتقديم توضيح في عدم وجود مطلب لتركيا في أي جزء آخر من سوريا**"(٤٥).

بينما كانت مفاوضات انضمام هاتاي إلى تركيا مستمرة، حدثت تطورات مهمة أُخرى في أُوربا، إذ غزت ألمانيا تشيكوسلوفاكيا في ١٥ آذار ١٩٣٩م، وغزت إيطاليا دولة ألبانيا في ٧ نيسان ١٩٣٩م، وفي ظل هذه التطورات، بدأت بريطانيا وتركيا بعقد سلسلة مفاوضات من أجل التحالف، مع العلم لم ترحب تركيا بطلب فرنسا بالاشتراك بالمفاوضات وذلك لأن قضية هاتاي لم تحل بعد، وضحت فرنسا إن المفاوضات لو تكون ثلاثية فسيكون هنالك تأثير على دول المحور، إلا أن تركيا رفضت الطلب، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن قضية هاتاي(٤٦).

بعد أن تم الإعلان عن البيان التركي- البريطاني، اقتربت فرنسا من الموافقة على إعطاء هاتاي إلى تركيا وبدأت المفاوضات مع فرنسا بخصوص هذا الموضوع في ١٧ تموز ١٩٣٩م، في ختام الاجتماعات الجارية بين وزير الخارجية التركي سراج اوغلو والسفير الفرنسي في أنقرة تم التوقيع على اتفاقية التسوية النهائية للمشاكل الإقليمية بين تركيا وسوريا في ٢٣ حزيران ١٩٣٩م في أنقرة، أسفرت المفاوضات عن بيان تركي- فرنسي ينص على تقديم الدعم المشترك، ووافق الطرفان على ضم لواء الإسكندرونة إلى تركيا، وقد نظمت المادتان الأُولى والسابعة "**خط الحدود بين تركيا وسوريا**"(٤٧).

رحبت هاتاي بالقرار الذي تم اتخاذه من قبل فرنسا، وتلقت أنقرة العديد من برقيات التهنئة، قرر مجلس هاتاي بالإجماع في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٣٩م بالانضمام إلى تركيا حتى قبل أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وفي ظل هذه التطورات أكملت تركيا جميع الإجراءات من أجل اعلان هاتاي كمحافظة تابعة لها، واكتملت عملية ربط هاتاي بتركيا في ٧ تموز ١٩٣٩م، وحسب نص المادة الثانية يحمل مواطنو اللواء الجنسية التركية، وفي ١٣ تموز ١٩٣٩م، تم تبادل الوثائق المصدقة بين فرنسا وتركيا في باريس، وغادر آخر جندي فرنسي أراضي الإسكندرونة في ٢٣ تموز ١٩٣٩م(٤٨).

المبحث الثاني: البيان الفرنسي- التركي المشترك والتحالف البريطاني- التركي- الفرنسي

أولاً: المخاوف الأمنية التركية والسعي من أجل عقد التحالفات

بعد أن وقعت تركيا معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م عملت تركيا على حل مشاكل المجتمع الجذرية من جهة، وكذلك حل باقي المشاكل المتعلقة بمعاهدة لوزان من جهة أُخرى، تسبب حل المشاكل المذكورة أعلاه إلى تزعزع العلاقات بين الدول الغربية وتركيا، تطورت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي **(سابقاً)** بعد التقارب الذي حصل بينهم في أعوام النضال القومي، وتجسد ذلك في عقد معاهدة الصداقة وعدم الانحياز بين تركيا والاتحاد السوفيتي في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥م(٤٩).

بعد أن استطاعت تركيا حل المشاكل المتبقية من معاهدة لوزان في ثلاثينيات القرن العشرين، اتجهت نحو عمل مبادرات من أجل تحقيق السلام والأمان في المنطقة، وفي ظل ذلك استطاعت تركيا توقيع اتفاقيات صداقة ثنائية مع دول البلقان، وبعد أن بينت الدول الاستعمارية في أُوربا عن نيتها في التوسع، قررت تركيا الحفاظ على السلام في دول البلقان عن طريق الإبقاء على الوضع الراهن، لذلك تم التوقيع على اتفاق البلقان مع اليونان، ويوغسلافيا، ورومانيا في ٩ شباط ١٩٣٤م، ولم تنضم بلغاريا إلى هذا الاتفاق لأنه كانت تريد اتباع سياسة توسعية(٥٠).

في الأعوام الأُولى للجمهورية التركية، لم تستطع تركيا إحراز تقدم كبير في المجال العسكري بسبب إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وتركيزها على التنمية الاقتصادية، ولهذا السبب وعند تزايد الخطر النازي والفاشي في أُوربا في ثلاثينيات القرن العشرين لم يكن الجيش التركي لديه التسليح الكافي، إذ كانت معداته قديمة منذ أيام الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤-١٩١٨م، وكانت القوات البرية تعاني من التقشف ولاسيما من جهة الدبابات، كان الجيش يفتقر للدبابات المدرعة ضد الطائرات الحربية، وكذلك نوع الطائرات والدبابات التي كانت من أهم الأسلحة معدومة(٥١)، لقد كانت امكانيات القوات العسكرية ضعيفة، إذ كانوا يفتقرون لوسائط النقل والوقود، وإن خط جاكماك "**Çakmak**" الذي تم إنشاؤه من أجل عرقلة سير العدو كان يفتقر إلى العديد من المقومات، ولم يكن لدى القوات البحرية التركية التي تعد من أهم صنوف القوات العسكرية التركية المعدات الكافية من أجل حماية السواحل والموانئ، ولم تكن طائرات سلاح الجو التركي على مستوى الدول الحديثة من جهة الكمية والنوعية، ولم تكن قادرة على دعم القوات البرية والبحرية عند الغارات، ولم تكن القدرة القتالية والتدريب القتالي والتعليم العسكري كافي حاله حال المعدات العسكرية ومستلزماتها، فضلاً عن ذلك لم يكن لدى الدولة التركية الحديثة القابلية الاقتصادية التي تسمح لها بدعم الحروب طويلة الأمد(٥٢).

سعت تركيا إلى أن تكون حليف لدولة تتمتع بقوة بحرية كبيرة، من أجل صد التهديد الإيطالي المتوقع على البحر الأبيض المتوسط، أخبر مصطفى كمال أتاتورك السفير البريطاني السير بيرسي لورين "**Sir Percy Loraine**" في ١٧ حزيران ١٩٣٤م، إلى أنه "**يسعى لتطوير العلاقة مع بريطانيا**"، وأبلغه في أنه ينوي عقد "**تحالف طويل الأمد مع**

بريطانيا من أجل التصدي لتهديد إيطاليا على البحر الأبيض المتوسط"، وذكرت بريطانيا إلى أنه لا يوجد حاجة إلى مثل هذا الاتفاق "**وذلك لأن الخطر الإيطالي يتناقص يوم بعد يوم**"(٥٣).

في الواقع إن أكبر مثال على تقرب تركيا نحو الغرب هو عن طريق اتفاقية الصداقة والمصالحة والتحكيم التي وقعتها تركيا مع فرنسا في الثالث من شباط ١٩٣٠م، والتي أنهتها تركيا من جهتها في ١٣ آذار ١٩٣٠م بحجة عدم استيفائها للشروط، لقد كانت المادة الأُولى لهذه الاتفاقية تحمل صيغة حل النزاعات وأن تقف الدولة الأُولى بجانب الدولة الثانية إذا تعرضت إلى تهديد أو اعتداء، إلا إن قضية هاتاي كانت السبب في تباعد العلاقات بين البلدين(٥٤).

أدى وصول الفاشية إلى الحكم في إيطاليا، والخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإيطالية بينيتو موسوليني "**Benito Mussolini**" **(٢٩ تموز ١٨٨٣-٢٨ نيسان ١٩٤٥م)** في ١ آذار ١٩٣٤م وكشف نواياه الامبريالية في إعادة تشكيل الإمبراطورية الرومانية "**Mare-Nostrum**" على البحر المتوسط إلى قلق تركيا، إلا إن هجوم إيطاليا على أثيوبيا بحجة الحوادث الواقعة بين الحدود الصومالية والإريتيرية على حدودها في ٣ تشرين الأول ١٩٣٥م ومستعمراتها في شرق إفريقيا وتطور علاقة إيطاليا مع ألمانيا، أثبتت أن المخاوف التركية في غير محلها(٥٥).

وعلى وفق ذلك، عقدت بريطانيا اتفاقاً مع فرنسا أولاً، ثم قدمت ضمانات لكل من يوغسلافيا، وتركيا، وإسبانيا، واليونان بأنها سوف تقوم بمساعدتهم في حال حصول أي تهديد أو هجوم على الدول المذكورة أعلاه، وذلك حمايةً لمصالحهم(٥٦).

وافقت تركيا على الضمان الممنوح لها في كانون الثاني ١٩٣٦م، وفي مؤتمر مضائق مونترو الذي عقد في **(٢٢ حزيران- ٢٠ تموز ١٩٣٦م)**، ساعد هذا المؤتمر على تقارب العلاقات بين كل من بريطانيا، وفرنسا، وتركيا، ان هذا الجو الإيجابي بين كل من تركيا، وفرنسا، وبريطانيا ساعد في تشكيل ميثاق سعد آباد بين كل من العراق، وتركيا، وإيران، وأفغانستان في ٨ تموز ١٩٣٧م من أجل ضمان السلام في الشرق الأوسط والوقوف تجاه نوايا إيطاليا في آسيا، أثارت هذه المخاوف التي ظهرت مباشرة قبيل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م إلى قيام تركيا بتحديد سياستها الخارجية وكانت السبب في إقامة تركيا

علاقات مع بريطانيا وفرنسا، وعلى وفق اتفاقيات نيرو وجنيف التي عقدوها من أجل التعاون المشترك، مهد التعاون بين الدول المذكورة أعلاه وكذلك الضمان الذي أعطته بريطانيا لتركيا من أجل حمايتها من أي تهديد حتى لو كان هذا الضمان قصير الأجل إلى تمهيد الطريق من أجل جعل تركيا توقع اتفاقية تحالف بين كل من بريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٩م(٥٧).

كثفت تركيا قواتها في منطقتي تراقيا ومضيق الدردنيل "**Çanakkale**"، بسبب تجربتها الأُولى في الحرب العالمية الأُولى، ونشرت معظم قواتها البحرية على بحر مرمرة وبحر ايجة، فضلاً عن نشر غواصاتها وتأسيس دروع على بحر الدانوب من أجل التصدي لأي تهديد قد يأتي من الاتحاد السوفيتي وألمانيا، تم تركيز الدفاع على بحر ايجة من أجل التصدي للتهديد الإيطالي المحتمل، وقام الجيش التركي بتحصين الجهة الغربية من سواحل مدينة إزمير من أجل التصدي لأي عمليات انزال محتملة، وقاموا بإجراءات احتياطية في منطقة تراقيا في حال أرادت بلغاريا، التي كانت خارج اتفاق البلقان، اجراء مناورات عسكرية(٥٨).

بينما كانت المفاوضات مستمرة بين تركيا وفرنسا حول قضية هاتاي، تم تحضير مسودة الاتفاقية التي تعتبر بديل أو مكمل للاتفاقية السابقة بين البلدين والتي تم التوقيع عليها عام ١٩٣٠م، إذ تمخض عن هذه المفاوضات ابرام اتفاقية عسكرية في ٣ تموز ١٩٣٨م، ونصت المسودة الثانية على "**عدم السماح للدولتين بتوقيع أي اتفاق سياسي أو اقتصادي من شأنه أن يكون ضد بعضهم البعض، وأن لا تقوم أي دولة منهم بتقديم الدعم للمهاجم في حال تعرضت احدى الدولتين للهجوم، إذا كان هنالك أي التزامات بين الطرفين يتم التفاهم عليها بشكل ودي بين الحكومتين، وإذا حدث خلاف بينهم يتم حل أي خلاف بطريقة سلمية**"، تم التوقيع على المعاهدة في أنقرة في ٤ تموز ١٩٣٨م بين وزير الخارجية توفيق رشدي آراس والسفير الفرنسي في أنقرة هنري بونسو "**Henri Ponsot**" **(آذار ١٩٣٦- تشرين الأول ١٩٣٨م)** كانت معاهدة الصداقة التركية- الفرنسية محدودة النطاق لأنها كانت فقط في إطار تطوير العلاقات بين البلدين، في جوانب ثقافية معينة، وتم إبرامها دون النظر إلى تطور الاوضاع في أُوربا، جعلت المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها تركيا حتى عام ١٩٣٨م على الحياد، ولم تميل لمساعدة أي طرف من الأطراف(٥٩).

ثانياً: المخاوف الأمنية الفرنسية وسعيهم بضم تركيا إلى صفهم

بعد أن خرجت فرنسا منتصرة في الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤-١٩١٨م، أصبح لدول الحلفاء شأن كبير في أُوربا استطاعت من أثناءه فرض القيود على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي، أثار صعود النازيين إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣م إلى زيادة مخاوف الدول المنتصرة، ظهرت مجموعة مناهضة لتعديل معاهدة فرساي في لندن، بالوقت الذي كانت فيه فرنسا إلى جانب تطبيق المعاهدة، ساعد التهديد النازي على زيادة تقارب كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى الى تجديد اتفاقية عدم التعرض التي وقعها البلدين عام ١٩٣٢م، استمرت المفاوضات التي بدأت في موسكو وانتهت في باريس بتوقيع البلدين على اتفاقية التعاون المتبادل في ٢ أيار ١٩٣٥م، وقعت فرنسا مع إيطاليا اتفاقية لافال موسوليني "**Laval-Mussolini**" في كانون الثاني ١٩٣٥م، ضمنت بذلك للنمسا وحدة أراضيها، عند إلغاء ألمانيا لبنود معاهدة فرساي، أحد أهم الأحكام التي تقيد الخدمة العسكرية الإجبارية، شكلت فرنسا جبهة ضد ألمانيا من أثناء التوقيع على اتفاقية ستريزا "**Stresa**" **(جبهة ستريزا)** بإيطاليا مع بريطانيا وإيطاليا في نيسان ١٩٣٥م(٦٠).

كانت فرنسا متخوفة من أن تنتقل الحرب الأهلية التي اندلعت في إسبانيا تموز ١٩٣٦م إلى حروب داخل أُوربا، اختارت فرنسا عدم المشاركة في الحرب، ووقعت بياناً مع بريطانيا بأنها لن تتورط في الحرب الأهلية الإسبانية، إلا إن فرنسا قامت بإضافة موضوع عقد اتفاق مع تركيا بهدف حماية مستعمراتها في أفريقيا وضمان أمن البحر الأبيض المتوسط من خطر ألمانيا التي قامت بمساعدة إسبانيا(٦١).

بدأ التهديد الألماني والإيطالي واضحاً بالنسبة لفرنسا بعد أن قامت ألمانيا بضم النمسا إلى أراضيها عام ١٩٣٨م، وتمركز القوات على الحدود بسبب الأزمة التشيكوسلوفاكية، بعد أن تغير ميزان القوى الأُوربية إلى جانب دول المحور، كان لابد لفرنسا إعادة تقييم علاقتها مع حكومة أنقرة، وأن تجعل تركيا تقف إلى صفها، لذلك بدأت باريس بالتقرب الى أنقرة عن طريق قضية هاتاي(٦٢).

لهذا السبب أعرب وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيه للسفير التركي في باريس سعاد دافاز في شهر آب ١٩٣٨م عن آماله في التوصل إلى حل مع تركيا في قضية هاتاي من

أجل ترسيخ العلاقات بين البلدين، وفي الواقع قدمت الخارجية الفرنسية في مطلع أيلول ١٩٣٨م، اقتراحها هذا بشكل خطي للسفير التركي، وقد حضر الدبلوماسيون الفرنسيون إلى أنقرة لمناقشة هذا الاقتراح مع الحكومة التركية، وتمعنت الحكومة التركية بهذا الطلب، وأبلغتهم في ٤ أيلول ١٩٣٨م بأنهم يرحبون بهذا الاقتراح بشرط انضمام بريطانيا إليه، وأبلغت تركيا الحكومة البريطانية بطلبها هذا على الفور، وأبلغ السفير التركي سعاد دافاز وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيه بطلب تركيا، وأنه لا مانع لديهم من ابرام الاتفاقية على شرط أن لا تكون ضد بلد آخر، وأن لديهم شرط آخر وهو إيجاد حل لقضية هاتاي وبشكل نهائي، ومن ثم نظرت وزارة الخارجية البريطانية في البداية إلى الاقتراح الذي قدمته تركيا بشكل سلبي، ولكنها أرسلت في وقتٍ لاحق رسالة إلى حكومة أنقرة أخبرتهم فيها "**إن التطورات الحاصلة [في أُوربا] تتطلب الانتهاء من هذا الأمر وبسرعة**" مرحبة بهذه الفكرة(٦٣).

إلا إن بريطانيا، التي بدأت علاقتها تتحسن مع إيطاليا وألمانيا، لم توقع على هذه الاتفاقية الثلاثية، خوفاً من أن يكون هنالك رد فعل سلبي من قبل ألمانيا وإيطاليا بسبب ذلك، وعلى وفقه، اقترحت فرنسا بعقد اتفاقية ثنائية وبشكل منفصل وقدمت مسودة الاتفاقية إلى السفارة التركية في باريس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٨م، كانت فرنسا تسعى إلى أن تضم تركيا إلى جانبها بسبب التهديد الألماني، وإذا لم توافق تركيا على ذلك، ففي أضعف الأحوال كانت تريدها أن تكون محايدة، ولكن مع ذلك، لم تستجب فرنسا لطلب تركيا بضم هاتاي إليها بشكل إيجابي(٦٤)، وعليه لم تحرز المفاوضات بين الدولتين أي تقدم بسبب عدم حل مشكلة هاتاي.

في الوقت الذي لم تكن فرنسا تنوي التخلي عن هاتاي، كانت أيضاً ترغب في عدم خسارة صداقة تركيا، وعلى وفق ذلك فإن الخبراء الفرنسيين في وزارة الخارجية رجحوا عدم تدهور العلاقات التركية– الفرنسية لمدة طويلة، وذلك لأن بريطانيا تتدخل في الوقت المناسب لحل أي خلاف مع حلفائها، لقد حاولت بريطانيا تلافي موضوع هاتاي والابتعاد عن محاورة تركيا بشأنه، إلا إنها دائماً ما كانت تقف مع تركيا "**صاحب الحق**" بالمنطقة من أجل إقامة حوار عملي مع فرنسا من أجل حماية مصالحها في آسيا الصغرى، لذلك أرادت فرنسا حل المشكلة من أثناء الإبقاء على الوضع الراهن، وتركيز الجهود على المجال الاقتصادي

والمساعدة في استعادة بعض المساحة التي فقدتها الصناعة والتجارة الفرنسية منذ معاهدة لوزان(٦٥).

لقد كان السبب الرئيس في عدم إعطاء فرنسا هاتاي، هو اعتقادهم بأن لدى تركيا مطامع توسعية في حلب. لقد أشار غابرييل بيو "**Gabriel Boyu**" **(المفوض السامي الفرنسي)** أثناء لقائه بعصمت اينونو في ألمانيا أنه لربما لدى تركيا "**مطامع توسعية في حلب والجزيرة بعد أن يتم اعطائهم هاتاي**"، وإن تركيا تطمح بالمزيد بعد أن تحصل على مبتغاها(٦٦).

لم يكن الوضع العسكري الفرنسي في مدينة هاتاي على ما يرام، إذ إن الجيش الفرنسي بدأ يضعف في سوريا ولبنان لدرجة أن قائد القوات العسكرية في سوريا الجنرال "**Caillault**" صرح للمسؤولين قائلاً: "**أرسلوا لي في الحال كتيبتين عسكريتين، فأنا بأمس الحاجة إليهما**"(٦٧).

كانت فرنسا تأمل بعد اتفاقية ميونخ عام ١٩٣٨م، والاعلان الفرنسي– البريطاني– الألماني، في أن تتوصل كل من بريطانيا، والاتحاد السوفيتي، وألمانيا، وبولندا إلى اتفاق من أجل تسوية الأراضي الحدودية المتنازع عليها في أُوربا مثل الممر البولندي **(ممر دانزك)**، إلا إن غزو ألمانيا لمدينة براغ في ١٥ آذار ١٩٣٩م، قلب الأُمور رأساً على عقب، بدأت فرنسا ترى أن الخطر بدأ بالاقتراب، وإن عليها التفكير بأسرع وقت من أجل القيام بالإجراءات اللازمة من أجل التسليح(٦٨).

تمكنت فرنسا من تحشيد (١١٠) كتيبة بعد أن كانت (٦٥) كتيبة قبل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥م، ونظمت القيادة العسكرية الفرنسية جنودها من الشمال ضد ألمانيا، ومن الجنوب ضد إيطاليا، وقامت بتحشيد قواتها في أفريقيا، وعززت بريطانيا الجيش الفرنسي وأرسلت لهم خمسة فرق من أجل تحصين جبهتهم ضد ألمانيا(٦٩).

دعت فرنسا الصحفيين الأتراك إلى فرنسا للتأثير على الحكومة التركية والرأي العام، إذ قام الوفد الذي زار فرنسا بزيارة مصانع رينو للسيارات ومصانع الأسلحة والدبابات والذخائر ومحركات الطائرات، وبعد ذلك أخذوا الوفد إلى مدرسة "**Brest**" البحرية وسفن

"**Strasburg**" الحربية، أرادت فرنسا من الوفد التركي أن يعتقد أنهم كانوا أقوياء عن طريق إظهار استعداداتهم للحرب ومصانعهم وأن يبلغوا الشعب التركي بما رأوه(٧٠).

ثالثاً: البيان التركي- الفرنسي المشترك

بعد التطورات التي حدثت في أُوربا منذ آذار ١٩٣٩م، أعطت تركيا جوابها إلى بريطانيا في ١٥ نيسان ١٩٣٩م، حول المقترح البريطاني من إعطاء ضمانات إلى تركيا، وأبلغ وزير الخارجية التركي سراج اوغلو إلى أن العرض الذي قدمته بريطانيا يتضمن حمايتهم من إيطاليا فحسب، في حين يجب أن يتضمن حماية تركية من ألمانيا أيضاً، وتطرق إلى ضرورة إجراء محادثات ذات طابع عسكري بعد تحقيق الاتفاق السياسي، أثناء الاجتماع سأل سراج اوغلو السفير الفرنسي رينيه ماسيجلي قائلاً: "**هل لديك أي شيء تريد أن تقوله لي بشأن السنجق؟**"، لم يُجب السفير على السؤال لأنه لم يكن لديه ما يقوله(٧١)، يبدو أنه عندما سأل وزير الخارجية التركي سراج اوغلو هذا السؤال للسفير الفرنسي في تركيا رينيه ماسيجلي، قصد به أن مسألة هاتاي ستلعب دوراً مُهماً في هذه المحادثات.

بعد أن بدأت بريطانيا وتركيا في محادثاتهم، لم توافق تركيا على اشتراك فرنسا بالمفاوضات وذلك لأن مسألة هاتاي لم تكن قد حلت بعد، بالرغم من ذلك وصل قائد قوات الشرق الأدنى الفرنسية، الجنرال ويغان الى تركيا في الأول من أيار ١٩٣٩م، من أجل التفاوض والدفاع حول هذا الموضوع، وبعد ذلك ذهب إلى فرنسا، أبلغ الجنرال ويغان حكومته أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق مع تركيا في أقرب وقت ممكن، لم يكن هذا التقييم الذي قدمه الجنرال بسبب التهديد الألماني والإيطالي في أُوربا فحسب، بل لأن القوات الفرنسية في المنطقة لم تكن كافية للدفاع عن نفسها، إذا انضمت تركيا إلى المحور فسيشكل ذلك تهديداً كبيراً للقوات الفرنسية، لذلك أراد الجنرال ويغان أن تكون تركيا التي لها حدود مع سوريا أن تقف بجانبهم(٧٢).

بدأت تركيا المفاوضات مع فرنسا في حزيران ١٩٣٩م، وأشرنا سابقاً، بعد أن حصلت على تأكيدات بشأن ضم هاتاي، ضغطت ألمانيا ودول البلقان على تركيا من أجل عدم ادراج المادة السادسة إلى مفاوضاتها، وهدد السفير الألماني في أنقرة بابين "**Papen**" بقطع الصادرات وإنهاء جميع أنواع التعاون الاقتصادي والثقافي مع تركيا، وطلب وزير الخارجية

الروماني "**Gafenco**" من تركيا أثناء وصوله إلى تركيا من عدم ادراج المادة السادسة إلى الاتفاقية، بالرغم من هذه الضغوط، استمرت المحادثات في أنقرة بين وزير الخارجية التركي سراج أوغلو والسفير الفرنسي رينيه ماسيجلي(٧٣).

انتهت المفاوضات بين الطرفين، وتم الاتفاق على التسوية النهائية للمشاكل الإقليمية في ٢٣ حزيران ١٩٣٩م في أنقرة، وقد كان من أهم المواد التي جاءت في البيانين الموقعين بين البلدين هي المادة الثالثة، إذ أشار "**إذا تعرضت منطقة البحر الأبيض المتوسط لأي هجوم محتمل، تهب الدولتان من أجل تقديم المساعدة اللازمة**"(٧٤).

الخاتمة والاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن اجمالها بالآتي:-

١- كانت العلاقات التركية- الفرنسية أثناء مدة الدراسة بين مد وجزر ولأعوام طويلة، بالرغم من تمتعها بالاستقرار النسبي إلى حد ما.

٢- لم تكن فرنسا تفكر في التخلي عن الإسكندرونة حتى نهاية عام ١٩٣٨م، وذلك لتطورات الأحداث على الساحة الأُوربية.

٣- إن سلخ لواء الإسكندرونة عن المنطقة العربية، بالرغم من أن الأتراك لا يشكلون في أقصى حد ٤٠% من نسبة السكان، يمثل حجم التآمر الغربي على العرب والوطن العربي الذي كان يمثل آخر أملاك الدولة العثمانية.

٤- بعد أن تم التقارب التركي- البريطاني والاعلان عن بيانهما المشترك قبيل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، ضغطت بريطانيا على فرنسا بعدم خسارة الأتراك باعتبارها حليفاً قوياً للغرب الأُوربي، ولذلك وافق الفرنسيون على الجلاء نهائياً من الإسكندرونة.

٥- إن جمهورية ((**هاتاي**)) لم تكن إلا حُكماً فرنسياً وتركياً، وإن تأسيسها كان بهدف تسليم لواء الإسكندرونة إلى الأتراك وفصلها عن سوريا في أقرب وقت ممكن.

الاحالات

(١) Güney Cephesi, T.C. Genelkurmay Başkanligi, Türk Istiklal Harbi, C.IV., Genelkuramy Basimevi, Ankara, 2009, SS. 49-50.

(٢) A.E., S. 51.

(٣) T.C. Genelkurmay Başkanligi, Türk Istiklal Harbi, C.I., Mondros Mütareksei Ve Tatbikati, Genelkuramy Basimevi, Ankara, 1992, SS. 47-49,

(٤) Telgraf Dişişleri Bakanliğin, Washington, Milliye Tçiler Hükümetin Değpiş. Tirilmesini istiyor, 28 Ağustos 1919, Istanbul, S. 47.

(٥) Répulique française, Ministére de la guerre, Direction de la Surveillance, La question franco–turque a la conférence de Londres, le nombre: 513, 1/9, Paris, 19 férrier 1921, PP. 1-2;

للمزيد من التفاصيل عن اتفاقية أذار ١٩٢٥م، ينظر:

Haldum Ogut, Turk– Fransiz Diplomatik iliskileri 1923–1930, Yuksek Lisans Tezi, Ufuk Universitesi, Ankara, 2010 , Ss. 20-21.

(٦) Méme Provenance, de l'accord franco–turc, 5 mars 1921, P. 225.

(٧) La Haute Répresentation de la Répulique française en Syrie et au Liban, E. 320, Beyrouth 24 Mai 1921, P. 20;

للمزيد من التفاصيل ينظر: وسام علي محمد حامد بلال الجبوري، سياسة فرنسا تجاه تركيا ١٩١٩–١٩٢٣ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية– جامعة الموصل، ٢٠١١.

(٨) Abdurrahman Melek, Hatay Nasil Kurtuldu, (3.baski), Türk Tarih Kurumu Basimevi, Ankara, 1991, S. 9.

(٩) Ismail Soysal, Tarihçeleri Ve Açiklamalari ile Birikte Türkiye'nin Siyasal Andlaşmalari (1929-1945), (3.baski), C.I., T.T.K. Basimevi, Ankara, 2000, S.S. 226-227.

(١٠) Kadir Kasalak, Suriye'de Manda Yönetiminin Kurulmasi Ve Milli Mücadele'ye Etkileri, on Birinci Askeri Tarih Sempozyumu Bildirileri II, Ankara, 2008, S. 145.

(١١) Türkiye, Diş Politikasinda 50 yil Cumhuriyetin IIK on yili Ve Balkan pakti (1923-1934), T.C. Dişişleri Bakanliğin Araştirma Ve Siyaset planlama Genel Müdürlüğü, Ankara, 1974, SS. 124-125; Haydar Cakmak, Gecmisten Gunumuze Turk-Fransiz iliskileri, Basim, Ankara, 2017 .

(١٢) Başbakanlik Cumhuriyet Arşivi (B.C.A), 30-10-0-0/244-651-13, Fransa- Suriye ilişkileri hakkinda Paris Büyükel çiliğimizin Yazist, 6-9-1933.

(١٣) Mükzehher Yamaç, Fransiz Arşiv Belgelerinde 23 Haziran 1939 Tarihli Türk- Fransiz Antlaşmasi, Ataturk Araştirma Merkezi Dergisi, 2019/35 (99), S. 217.

(١٤) Anlaşma 22 Aralik 1936 Tarihinde imzalandi. (Massigli, Rene, La Turquie Devant La Guerre Mission a Ankara 1939-1940), Librairie Plon Paris, 1964, S. 46.

(١٥) Aşkeri Tarih Ve Stratejik Etüt (A.T.A.E.) Arşivi, II. Dünya Savasi Koleksiyonu, 7, 012, 4. (10-11-1936).

(١٦) B.C.A., 30-10-0-0/263-774-16, Suriye Milli Partisi tarafindan, Birleşmiş Milletler's gönderilen, Hatay Meselei'nden bahseden mektup. (31.12.1936).

(١٧) Yamaç, A.G.E., S. 217.

(١٨) Quted in: Fikret Ciftci, 1938-1950 Donemi Turk- Fransiz iliskileri, Doktora Tezi, inonu universitesi, sosyal Bilimler Enstitusu, Malatya, 2021, S. 31.

(١٩) A.T.A.S.E., 10-11-1936, A.G.E.

(٢٠) Ciftci, A.G.E., S. 31.

(٢١) Imsail Soysal, "Hatay Sorunu Ve Türk Fransiz Ilişkileri", Belleten, Nisan 1985, XLIX (193-195), S. 87.

(٢٢) Melek, A.G.E., S. 46;

للمزيد من التفاصيل ينظر: أميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية- التركية ١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

(٢٣) Soysal, 1985, A.G.E., S. 96.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: طالب محمد وهيم، " **قضية الإسكندرونة**"، في: إبراهيم خليل احمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة: دراسة تاريخية سياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٢١٧-٢١٨.

(٢٥) Ciftci, A.G.E., S. 34.

(٢٦) A.E., S.34.

(٢٧) A.E., S.34.

(٢٨) Soysal, 2000, A.G.E., S. 557.

(٢٩) Melek, A.G.E., S. 49.

(٣٠) Ciftci, A.G.E., S. 36.

(٣١) A.E., SS. 36-37.

(٣٢) B.C.A., 30-10-0-0/224-510-13 Hatay Meselesi ile ilgili Türkiye ile Fransa hükümetleri arasindaki müşterek beyanname. 4-7-1938.

(٣٣) Fransiz Hükümeti, on yil önce Ingilizlerin Irak'a tanidiklari müttefiklik Sisteminden esinlemiştir. Amaç Doğu'daki ülkeleri Fransa'nin müttefiki olarak bağimisiz yapmakti, (Massigli, 1964), S. 50.

(٣٤) Ciftci, A.G.E., S. 37.

(٣٥) A.E., S. 38.

(٣٦) A.E., S. 38.

(٣٧) A.E., SS. 38-39.

(٣٨) A.E., S. 39.

(٣٩) A.E., S. 39.

(٤٠) A.E., S. 40.

(٤١) A.E., S. 40.

(٤٢) Soysal, 1985, A.G.E., S. 100.

(٤٣) Hükümeti, A.G.E., S. 83.

(٤٤) Soysal, 1985, A.G.E., S. 100.

(٤٥) Hükümeti, A.G.E., S. 100.

(٤٦) Ciftci, A.G.E., S. 40.

(٤٧) A.E., S. 40.

(٤٨) A.E., S. 41.

(٤٩) A.E., S. 41.

(٥٠) Hükümeti, A.G.E., S. 107.

(٥١) Soysal, 1985, A.G.E., S. 103.

(٥٢) A.E., S. 103 ; Ciftci, A.G.E., S. 42.

(٥٣) Selim Deringil, Denge Oyunu Ikinci Dünya Savasi'nda Türkiey'nin Diş politikasi, (3.baski), Tarih Vakfi Yurt Yayinlari, Instabul, 1994, SS.30-32.

(٥٤) Güngör Cebesioğlu, "**Ikinci Dünya Savaşi Ve Türk Silahi Kuvvetleri**", Altinci Askeri Tarih seminari Bildirileri I, Genelkuramy Basimevi, Ankara, 1998, S. 332.

(٥٥) Deringil, A.G.E., S. 33.

(٥٦) Cebesioğlu, A.G.E., S. 333.

(٥٧) Deringil, A.G.E., S. 34.

(٥٨) Cebesioğlu, A.G.E., S. 334.

(٥٩) Temuçin F.Ertan çağla D.Tağmat, "**Atatürk'un Ikinci Dünya. Savaşi'na Dair öngörüleri**", Askeri Tarih Araştirmalari Dergisi, Mayis, (29). 2017, SS. 71-72.

(٦٠) Fransiz Dişişleri Bakanliğe Geogres Bonnet, "**Bu dönemde Türkiye ile mükemmel ilişkileri bulunan soviet Hükümeti, Komşusu ule hizle bir şekilde anlaşmamizi tavsiye ediyordu**", (Massigli, 1964). S. 132.

(٦١) B.C.A., 30-18-1-2/89-111-16, 19/10/1939, tarhihinde imzalanmiş Olan Türk– Fransiz– Ingiliz karşilikli yardim anlaşmasi ile ilgili olarak Fransa Ve Ingiltere Büyükelçilikleriyle teati olunan notalarla yapilan taahhüdün tasdiki, 21/11/1939.

(٦٢) Burak çinar, "**Rus– Fin Savaşi 1939–1940 Dev'in Gözyaşlari**", Askeri Tarih Araştirmalari Dergisi, şubat (15), 2010, SS. 120–121.

(٦٣) B.C.A., 30–18–1–2/89–111–16, A.G.E.

(٦٤) Fransiz Dişişleri Bakanliğe Geogres Bonnet, Op. Cit., S. 133.

(٦٥) B.C.A., 30–18–1–2/89–111–16, A.G.E.

(٦٦) Fransiz Dişişleri Bakanliğe Geogres Bonnet, Op. Cit., S. 133.

(٦٧) B.C.A., 30–18–1–2/89–111–16, A.G.E.

(٦٨) Fransiz Dişişleri Bakanliğe Geogres Bonnet, Op. Cit., S. 134.

(٦٩) B.C.A., 30–18–1–2/89–111–16, A.G.E.

(٧٠) Fransiz Dişişleri Bakanliğe Geogres Bonnet, Op. Cit., S. 134.

(٧١) للمزيد من التفاصيل عن الاتفاق التركي– الفرنسي ينظر: حنا عزو بهنا، العلاقات البريطانية– التركية ١٩٣٦–١٩٣٩، أُطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية– جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

(٧٢) Ciftci, A.G.E., S. 43 .

(٧٣) A.E., S. 44.

(٧٤) A.E., S. 44.